



مجلس الأمة
الأمانة العامة
قطاع البحوث والمعلومات
إدارة الدراسات والبحوث



أزمة العلاقات بين الكويت والدول التي ساندت العدوان العراقي

مارس ١٩٩٧



الأمانة العامة
إدارة البحوث والدراسات
قسم الدراسات الاجتماعية

أزمة العلاقات بين الكويت والدول التي ساندت العدوان العراقي

إشراف المستشار
أ.د. رمزي سلامة

إعداد الباحث
مظفر عبدالله العوضي

مارس ١٩٩٧م

﴿ الفهرس ﴾

الصفحة	الموضوع
(١)	مقدمة
(٣)	المبحث الأول : إدارة الأزمات السياسية
(٤)	* السياسة الخارجية وإدارة الأزمات .. مدخل نظري .
(٨)	* أزمات الكويت .. مدخل عام .
(١٣)	المبحث الثاني : مواقف الدول العربية التي ساندت العراق في غزوه الكويت
(١٤)	* موقف منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية فيما بعد) .
(١٧)	* موقف الأردن .
(٢٢)	* موقف اليمن .
(٢٧)	* موقف السودان .
(٢٨)	المبحث الثالث : أزمة العلاقات الكويتية العربية .. المشكلة وحساب المصالح
(٢٩)	* الكويت وأزمة العلاقات مع الدول العربية التي ساندت العدوان العراقي .
(٣٠)	* مظاهر الأزمة الكويتية .
(٣٢)	* محاور رئيسية للنظر في موضوع إعادة العلاقات .
(٣٥)	* مسألة العلاقات .. وحساب المصالح .
(٣٩)	الخاتمة .
(٤١)	المراجع .

مقدمة

تشكل قضية إعادة العلاقات بين الكويت والدول العربية التي ساندت العدوان العراقي في عام ١٩٩٠م موضوعا هاما يشغل عقل راسمي السياسة العليا للدولة ، وأيضا رجل الشارع العادي في الكويت . وقد ناقشت هذا الموضوع أطراف محلية وخارجية عديدة عبر السنوات السبع الماضية إذ أصبح يشكل موضوعا رئيسا على قائمة المشكلات العربية . ورغم الكثير من التحفظات التي واكبت تداول هذه المشكلة بين المعنيين والمهتمين - لفترة غير قصيرة من الزمن ، إلا أن السنوات القليلة الماضية وبما حملته من تطورات سياسية وإقتصادية على مستوى خليجي وعربي ودولي أرغمت البعض على ضرورة الإلتزام بنمط التفكير العقلاني و حساب (الأرباح والخسائر) في مناقشة موضوع حيوي كهذا . فها هي الأمم المتحدة تقر اتفاقية النفط مقابل الغذاء الخاصة بالعراق ، والذي رغم المعوقات التي تثار حوله ، إلا أنه ربما قد أعطى مؤشرا نحو تخفيف الحصار الاقتصادي ، الأمر الذي حفز العديد من الدول الكبرى إلى الدخول في منافسة أو مباراة " إعادة الاعمار " في العراق .

وعلى صعيد آخر ، فإن بعض المشكلات التي طفت على السطح في منطقة الخليج العربي ومنها مشكلات الحدود بين دول مجلس التعاون ، ومشكلة الجزر بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران دفعت ببعض الأطراف الخليجية إلى اتخاذ خطوات تقارب (أو فتح قنوات) مع النظام العراقي ، رغم التصريحات الرسمية الخليجية التي تحاول في بعض المناسبات التقليل من شأنها والتأكيد على التزامها بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت .

إضافة إلى ذلك ، فإن كل الدول العربية التي يدور الحديث عن إعادة العلاقات معها وهي : (الأردن ، اليمن ، السودان ، والسلطة الفلسطينية) قد دأبت بين فترة وأخرى على إعلان رغبتها في إعادة العلاقات مع الكويت وهو ما يشكل عاملا يدعو الحكومة الكويتية إلى ضرورة دراسة هذه المبادرات .

وعلى المستوى الدولي ، فإن ضرورات التعامل مع ما يسمى بالعملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط سيتطلب مع مرور الوقت وبشكل أقوى تنسيق المواقف بين الدول العربية ، الأمر الذي يستحيل تحقيقه في ظل جمود العلاقات بينها .

وفي هذا التقرير ، الذي يتناول موضوع العلاقات بين الكويت والدول العربية التي ساندت العدوان العراقي وهي بالتحديد (الأردن ، اليمن ، السودان و السلطة الفلسطينية) سيتم التركيز على عدد من المحاور التي يمكن أن تشكل مداخل لمناقشة هذا الموضوع الشائك ، والذي يمثل مرحلة صعبة في تاريخ العلاقات العربية - العربية ، وتلك المحاور هي :

- ١- السياسة الخارجية وإدارة الأزمات . (مدخل نظري)
- ٢- أزمات الكويت مع العراق . (نظرة تاريخية)
- ٣- مواقف الدول العربية من مسألة الغزو العراقي لدولة الكويت .
- ٤- الكويت وأزمة العلاقات مع الدول العربية التي ساندت العدوان العراقي .
- ٥- محاور رئيسية للنظر في موضوع إعادة العلاقات .
- ٦- مسألة العلاقات ... وحساب المصالح .

المبحث الأول

إدارة الأزمة السياسية

أولا : السياسة الخارجية وإدارة الأزمات : مدخل نظري (١) .

هناك بعض القواعد أو التقنيات التي كثيرا ما يشار إليها بتقدير خاص عند الحديث عن "إدارة الأزمات" ، وهي مبادئ نمت وتطورت تدريجيا على مر العصور بعد أن اكتسبت مصداقيتها من محك التجربة والخطأ ، ومن ثم تكتسب القراءة الواعية للتاريخ أهميتها في قدرتها على صقل بصيرة الرجل السياسي ، وإرهاف حس القياس التاريخي لديه . إن هذه القراءة الواعية للتاريخ تقدم لنا معيارا رشيدا يمكن الرجوع إليه عند مواجهة مشكلات الحاضر والمستقبل يجد مرجعيته فيما صورته كلمات الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي ثيوديدس والتي جاء فيها " إن الحاضر - وإن كان من العسير أن يصبح نسخة مكرره من الماضي - إلا أنه ولا بد أن يكون شديد الشبه به ، وكذلك المستقبل فإنه من المستحيل أن يصبح نسخة مكررة من الحاضر ، إلا أنه وليده الذي يحمل جل قساماته " . أما جوناثان روبرتس فيقول "إن على الذين يرغبون في تأمين بقائهم في الغد أن يبحثوا عن الأسباب التي مكنت أسلافهم من الحفاظ على بقائهم بالأمس " .

فما هي المبادئ التي انعقد الاجماع على مراعاتها عند التصدي لإدارة أزمة سياسية ذات طابع خارجي :

المبادئ واجبة المراعاة في إدارة الأزمات الخارجية :

يمكن تلخيص أهم هذه المبادئ فيما يلي :

١ - محدودية الأهداف :

إن سببا رئيسا من أسباب نجاح إدارة أزمة ما ، هو إدراك كل من طرفيها أو أطرافها أنه ليس بوسع أيهما أن يحقق كل أهدافه مرة واحدة ، ومع ذلك فإن هناك أهدافا لا يجب التنازل عنها حتى لو تطلبت الأمر الدخول في مواجهة مسلحة . فإذا ما كان هدفهما المشترك هو تجنب الاحتكاك ، فسوف يسعى كل منهما إلى عقلنة مطالبه وعدم المغالاة فيها . ويؤكد هذا المعنى جيمس ريتشاردسون بقوله " إن بلورة هدف واضح ومحدد يساعد على إيجاد حل للأزمة وتسويتها ،

(١) إعتد الباحث كلية في هذا الجزء على مؤلف الدكتور / د. عباس العمري " إدارة الأزمات في عالم متغير " . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٣ م .

وبالمقابل يؤدي الجري وراء تحقيق أهداف انتهازية إلى العمل على تصعيدها . كما يحذر الكاتب السياسي توماس ميلبورن من مغبة الإنزلاق في إغراء زيادة المطالب ، أو التماذي في طلب التنازلات نتيجة الاعتقاد بأن الخصم لن يملك لها ردا .

٢ - الحرص على عدم إحراج الخصم :

من الأصول المستقرة في "إدارة الأزمات" هو النظر إلى الخصم باعتباره شريكا في إدارة الأزمة ، ذلك أن الأزمات المعاصرة لم يعد من المجد حلها بالجوء إلى ما يعرف باسم "المباراة ذات الحصيلة الصفريّة" بمعنى أن يحاول أحد أطرافها تحقيق الانتصار الكامل على حساب الخسارة الكاملة للطرف أو الأطراف الأخرى فيها ، وإنما أصبح من المسلم به اللجوء إلى ما يسمى بمباراة "تبادل التنازلات" . ومن أجل هذا أصبح الأمر يتطلب من كلا طرفي الأزمة ، أو أطرافها أن يحرص على عدم إراقة ماء وجه الطرف الآخر في الأزمة ، وعلى ألا يتسبب في إحراجه إلى الحد الذي لا يجد الأخير أمامه من مخرج إلا اللجوء إلى العنف حفظا لماء وجهه .

٣ - توسيع نطاق المشاورات :

إن رشد هذا المبدأ لا تقتصر فائدته على "إدارة الأزمات" فقط ، وإنما على صياغة السياسة الخارجية بأسرها ، وذلك بما يتيح من مجال واسع لعرض الآراء الرصينة والحلول للمشكلات . وما من ريب في أنه لا بد أن نجد عنصرا هاما مفقودا في الرأي الذي يحظى بالإجماع الكامل . ولقد أثار إدراج هذا المبدأ ضمن المبادئ - الأخرى - لإدارة الأزمات جدلا كبيرا حول جدواه في حالة انفجار الأزمة دون سابق إنذار ، على ضوء ضيق الوقت اللازم وما يقتضيه من سرعة في اتخاذ القرارات على نحو لا يحتمل المناقشات المطولة للآراء ، ولكن غالبية الآراء أيدت الإبقاء عليه لقدرته على البقاء دائما كصمام أمان ضد التحيزات والتبسيطات المخلة ، التي قل ما يتنزه عنها حكم إنساني ، وفي الوقت نفسه كضابط لشطط الآراء تحت تأثير الضغوط النفسية العالية الناجمة عن حالة التوتر المصاحبة لحدوث الأزمة . ويتفرع عن هذا المبدأ ضرورة الاعتماد على أكثر من مصدر من مصادر المعلومات أثناء الأزمة توخيا لنفس الغاية .

٤ - إحكام قبضة القيادة السياسية على القرار :

يعتبر تولي عدد محدود من السياسيين لإدارة الأزمة شيء ضروري يضيف إلى حظها في النجاح الشيء الكثير . ويتطلب هذا المبدأ إدارة أدق التفاصيل في موضوع الأزمة بدءا بالإشراف على صياغة البيانات السياسية وانتهاء بتحديد الأسس الإستراتيجية . وفي الواقع فإنه حتى قبل حدوث الأزمة اتفق الرأي الراجح بين خبراء الاستراتيجية على ضرورة سيطرة القيادة السياسية على القرار الاستراتيجي تجنباً للعواقب الوخيمة التي قد تترتب على أي تحرك ، وكذلك لضمان تسخير تلك التحركات لخدمة أهداف سياسية محددة بدقة وعدم تجاوزها للغرض المطلوب .

٥ - توسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار :

إن فاعلية "قرار الأزمة" تتوقف إلى حد كبير على مدى ما يتمتع به من تأييد الحلفاء والأصدقاء له ، وكذلك على مدى توافر غطاء من الشرعية الدولية له . وإلى جانب الدعم الخارجي الذي ينبغي أن يتوافر لقرار الأزمة ، أو البديل الذي وقع عليه الإختيار ، فإنه يجب توفير أكبر قدر من الدعم الداخلي له ، إن لم يكن تحقيق إجماع قومي حوله . وليس معنى ذلك أن يطرح البديل لاستفتاء شعبي ، إذ أن العكس هو الصحيح في حالة إدارة الأزمات ، والتي يجب أن تتخذ قراراتها بمعزل عن العلانية وتأثير جماعات الضغط المختلفة ، وإنما المقصود من ذلك هو عدم وجود تعارض بين البديل المقترح وبين القيم الجوهرية للمجتمع .

٦ - تحصين قرار الأزمة ضد المؤثرات الداخلية :

تتوقف سلامة قرار الأزمة على القدرة على عزله عن المؤثرات الداخلية بقدر الإمكان ، وبناء حساباته على أسس موضوعية خالصة تتعلق بمواجهة الخطر الداهم الذي يهدد إحدى القيم الجوهرية للدولة ، أو ما يعرف بالمعطيات الذاتية للموقف أو من خلال منظور محدد لطبيعة هذا الخطر .

٧ - تعزيز نظام الاتصالات :

لما كانت "إدارة الأزمات" تتطلب تعاوناً مشتركاً بين طرفيها لوقف تداعيات الموقف ، وإنفجار الأزمة ، فإن هناك ضرورة مسبقة لإبقاء قنوات الإتصال بينها مفتوحة ، ومتعددة بقدر الإمكان . وفي مجال إدارة الأزمات تتعدد قنوات الإتصال لتشمل الميادين التالية :

- ١ - بين مصادر جمع المعلومات ورئاستها ، وبين هذه الأخيرة ، ووحدة معالجة المعلومات .
- ٢ - بين أعضاء وحدة معالجة المعلومات لتفسيرها وتقويم البدائل .
- ٣ - بين الوحدة السابقة وبين مجموعة القلب المنوط بها إتخاذ القرار .
- ٤ - بين متخذ القرار والدول الحليفة والصديقة للتشاور في أمر القرار .
- ٥ - بين متخذ القرار والأجهزة التنفيذية المكلفة بتنفيذه .

وبين أطراف الأزمة تتم الإتصالات عن طريق سفاراتها . وفي حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهم تتم اتصالاتهم من خلال المنظمات الدولية ، أو عن طريق طرف ثالث يحظى بثقتهم جميعاً ، وقد يكون هذا الطرف دولة ، أو شخصية سياسية أو برلمانية معروفة سواء من داخل السلطة أو خارجها ، أو مجرد شخص عادي . كما يمكن أن تجرى اتصالات سرية بين مسئولين سياسيين يمثلون أطراف الأزمة .

كما يمكن أن تتم الإتصالات بواسطة "الإشارات" ، والإشارات في الأزمات الدولية هي لغة التورية والتلميح بالقول أو الفعل ، وهي كذلك العروض التي يتقدم بها أو التهديدات التي يوجهها أحد أطراف الأزمة إلى طرفها أو أطرافها الآخرين .

ولا تقتصر هذه الإشارات على المعاني الضمنية في التصريحات الرسمية أو الرسائل المحررة أو الشفهية ، وإنما قد يتم التعبير عنها بإتخاذ إجراءات معينة مثل القيام بمناورات عسكرية ، أو تحريك بعض وحدات الأسطول نحو مناطق معينة ، أو إجراء تعديلات وزارية تتضمن تعيين أشخاص معروفين بميول سياسية خاصة في وزارتي الخارجية والدفاع ، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية ، أو استدعاء الاحتياط ، أو التحول لاقتصاد الحرب ... الخ .

وتلجأ الدول عادة إلى استخدام أسلوب الإشارات كأداة من أدوات الاتصال عندما يتعذر عليها الإفصاح عن نواياها صراحة .

بيد أن المناورة بأسلوب الإشارات الغامضة ليس محمود العاقبة دائماً ، فقد ينطوي على عواقب وخيمة أحياناً إذا ما أساء الخصم فهم الإشارة وأساء تفسيرها .

ثانيا : أزمات الكويت : مدخل عام .

إذا استثنينا كارثة الاحتلال العراقي في عام ١٩٩٠م ووضعناها جانبا فإن الكويت ومنذ اعلان استقلالها قد واجهت ثلاث أزمات خطيرة هددت بشكل بارز كيائها السياسي خلال العقود الثلاثة بدءا من الستينيات حتى ما قبل سنة الغزو وكانت كالتالي :

- ١ - ففي الستينيات جاءت مطالبة رئيس الجمهورية العراقية الأسبق اللواء عبد الكريم قاسم بالكويت في ٢٥ يونيه ١٩٦١م - أي بعد أسبوع من إعلان استقلالها في ١٩ يونيه - على اعتبار إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . (من وجهة نظره)
- ٢ - ومع مطلع السبعينيات بدأ العراق يكرر دعواه ومطامعه في الأراضي الكويتية ولكن بطريق المطالبة بجزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين القريبتين من مدينة الفاو العراقية ، خاصة بعد أن شهدت العلاقات العراقية الإيرانية تأزما بسبب مشكلة شط العرب . ففي ٢٠ مارس ١٩٧٣م قام العراق بإحتلال جزء من الأراضي الكويتية ، ووقعت اشتباكات مسلحة بين قوات البلدين على حدودهما المشتركة عند منطقة الصامته متذكرا لكل القرارات التي اتخذت من قبل ، والتي اعترف العراق بموجبها رسميا بالكويت . وكان العراق يهدف من وراء هذه الأزمة أزمة الصامته إلى انشاء قوة بحرية بمساعدة الإتحاد السوفيتي .
- ٣ - ومع بداية الثمانينيات كانت الحرب الطاحنة التي دارت بين قوتين إقليميتين هما العراق وإيران " وتحولت مع الوقت من نزاع منخفض التوتر إلى نزاع مرتفع التوتر تداخلت فيه أطراف عديدة ووجدت الكويت نفسها تواجه إنتقادات قاسية من طهران ، وجرت أكثر وأكثر إلى مستنقع أمني وسياسي ، ولم تكن قادرة بمفردها على التأثير في مجريات الحرب ، أو تخفيف حدتها ، لمنع الهجمات الإيرانية المباشرة وغير المباشرة أو لتضييق التزاماتها تجاه العراق " (٢) .

(٢) د. أسيري ، عبد الرضا على ، "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة " . انجازات .. اخفاقات .. وتحديات " ، الكويت ١٩٩٣م ، ص ٢٤٧ .

وطوال تلك الأزمات الثلاث حاولت القيادات السياسية الكويتية المتعاقبة إستخدام كافة الوسائل التي تتاح عادة لأي "دولة صغيرة" في محاولة دؤوبة منها لحفظ الأمن والإستقرار من خلال أدوات السياسة الخارجية . ففي الأزمة الأولى ١٩٦١م طلبت الكويت تنفيذ اتفاقية المساعدة التي تربطها بالمملكة المتحدة (المعونة العسكرية) ، كما عملت على بناء قواتها المسلحة ، وسعت إلى الحصول على دعم شقيقاتها من الدول العربية والأجنبية تحسبا لوقوع أي هجوم عسكري عليها .

وفي الأزمة الثانية (أزمة الصامته ١٩٧٣م) كان لدعوة الكويت للأمين العام لجامعة الدول العربية (السيد محمود رياض في ذلك الوقت) لبحث ظروف الأزمة القائمة بين الكويت والعراق على الطبيعة ، وكذلك الدور الذي قام به الرئيس المصري الراحل أنور السادات الأثر الأكبر في تسوية الأزمة التي كان من أبرز نتائجها موافقة العراق إرسال وفد إلى الكويت لإستكمال بحث الحدود النهائية بين البلدين ، وأن يبدأ الجانبان العراقي والكويتي في مناقشة مسائل الحدود المعلقة بينهما (٣) .

أما الأزمة الثالثة وهي حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران فقد كانت الأزمة الأطول من ناحية الوقت الذي استغرقته ، والأكثر قلقا من زاوية ما أثارته من مسلسل العنف والتوتر على المنطقة ككل والتي نالت الكويت منها النصيب الأكبر . وقد بدا عجز الكويت في عدم القدرة على وقفها محايدة في هذا النزاع مما أدى لها إلى الانحياز التام والواضح إلى الجانب العراقي في الحرب إعلاميا وسياسيا وإقتصاديا " . وعلى كل حال فالحرب العراقية الإيرانية دفعت الكويت اضطرارا إلى تنظيم أولويات سياستها الخارجية . وكان من أبرز النشاطات التي قامت بها في مطلع الثمانينيات (١٩٨١) الدفع بفكره انشاء مجلس تعاون يضم دول الخليج الست بعد ما بدأت رياح الثورة الإيرانية التي قادها الخميني في عام ١٩٧٩م تلقى بأفكارها الراديكالية غير المستساغة من قبل حكام وشعوب دول الخليج العربية .

وفي الحقيقة ظهر نوع من التقلص لنشاط الكويت خصوصا في العلاقات العربية بالمقارنة بفترة الستينات والسبعينات وفي ظل تلك التطورات قدمت الكويت سياسات الخليج كمحور لسياساتها الداخلية والخارجية على باقي المحاور الأخرى . ففي

(٣) د . أبو طالب ، عبد الرحيم عبدالهادي . "أزمات العراق والكويت .. أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها" . مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٩٥م ص ٥٥ .

حين أصبحت العلاقات العربية على هامش الأولويات ، بدى أن بقاء الدولة وأمنها القومي هما الهدفين الرئيسيين لها في تلك المرحلة (٤) .

أردنا مما سبق أن نعطي لمحة سريعة حول الأدوات التي إستخدمتها القيادة السياسية في الكويت لإدارة تلك الأزمات ، وهي بلا شك كانت أدوات ولدتها الظروف السياسية الاقليمية والدولية المواتية للمصالح الكويتية ، كوجود دولة مثل مصر التي مثلت مركزا عربيا ذا تأثير سياسي وعسكري كبير ، إضافة إلى الاهتمام الدولي بمنطقة الخليج كمخزن للنفط ، وتأثيرات الحرب الباردة بين القوتين العظميين (الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة) وعوامل أخرى .

ولا يقصد من وراء ذلك الاستعراض المختصر للأزمات الثلاث التلميح بأن الأسلوب الذي إستخدمته السياسة الخارجية الكويتية آنذاك كان يمكن أن يمنع حدوث كارثة عام ١٩٩٠م لو إستخدم بشئ من التطوير . فالحديث عن الاستفادة من التجربة التاريخية يخضع لمفهوم القياس لا مفهوم التكرار ، طالما كان من المستحيل أن يكرر التاريخ أحداثه حرفيا وهو ما يعنيه الدبلوماسي والكاتب السياسي الأمريكي جود ستريسنجر بقوله "إن الحدث التاريخي عرضة للعديد من التفسيرات ، وهنا يواجه رجل السياسة أعظم تحد وهو الخروج بالتفسير الصحيح لهذا الحدث ، وبعد ذلك -وهو الأهم- إجراء القياس الصحيح لأحداث الحاضر عليه . وهو في اجتهاده هذا قد لا تتاح له سوى فرصة وحيدة ، وقد يتسبب خطأه في جعلها فرصته الأخيرة " (٥).

٤ - بعد أن انتهت تداعيات تلك الأزمات الثلاث الماضية وفي العام الأول من عقد التسعينيات حدثت الكارثة الكبرى في تاريخ العلاقات العربية - العربية عندما قام العراق بغزو الكويت في (٢ أغسطس ١٩٩٠م) وقد حدث ذلك في ظل تشردم عربي (ثبت عمليا في مؤتمر قمة القاهرة الذي عقد في (١٠/٨/١٩٩٠م) (٦) . وفي ظل تغييرات جوهرية للعالم ككل وخاصة سقوط

(٤) د. أسيري ، مصدر سابق ص ١٨٨ .

(٥) د. العماري . مصدر سابق . ص ٢١٢ .

(٦) خرجت القمة بادانة العدوان العراقي على دولة الكويت وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج اخرى مترتبة على الغزو ، ومطالبه العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها إلى مواقعها السابقة قبل تاريخ ١٠/٨/١٩٩٠م ، كما أكدت القمة على سيادة الكويت واستقلالها وشجبت التهديدات العراقية لدول الخليج العربية ومساندة طلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة القوات المسلحة فيها دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية . وقد رفض هذه القرارات كل من العراق وفلسطين وليبيا وتحفظ عليها كل من السودان والأردن وموريتانيا وامتنع عن التصويت الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس المؤتمر .

الإتحاد السوفيتي وتفكك حليفاتها في أوروبا الشرقية ، وانتهاء الحرب الباردة وظهور سياسة الوفاق الجديدة ، أو ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد . كما أن الغزو وقع في منطقة بالغة الحساسية من العالم لما تحتويه من احتياطات بترول ضخمة لها استراتيجيتها وأهميتها بالنسبة للعالم الغربي (٧).

وقد فتح الغزو للكويت صفحة كانت قد انطوت لسنوات وهى الادعاء العراقي مجددا بأن الكويت هى "التراب المغتصب" مجددا بينما كانت القضية منذ عام ١٩٦٣م تتعلق بترسيم الحدود ليس إلا .

وقد كانت ردود الفعل الكويتية للمطالب العراقية في يوليو ١٩٩٠م شبيهة بمن فقد الإرادة على عمل شئ ما ضد هذه التهديدات . ويبدو أن تأكيدات الأطراف العربية بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية قد أوحى إلى القيادة الكويتية بأن مسألة استخدام القوة سيكون (آنذاك) أمرا مستبعدا ، مع ذلك فإنه لا يجب التقليل من شأن الحقيقة القائلة بأن الكويت تمتلك تجربة طويلة في التعامل مع تهديدات العراق خلال العقود السابقة .

ومن الطبيعي أن نرى اليوم أن علاقة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى الأخرى قد أخذت صورة أكثر قوة وإلتحام مما سبق ، وهو ما يعكس إفتراضا رئيسيا لسياسات الدول الصغيرة القائمة على حاجتها للتوازن الأقليمي والارتباط مع قوى كبرى توفر لها الحماية الكافلة للإستقرار .

وقد أثبت الغزو بأن الأمن المالي الذي تحقق للكويت عبر استثماراتها الخارجية وكذلك مداخيل النفط ساهمت بشكل كبير في استخدامها - كأحد أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد عليها الدول الصغيرة الغنية . وبالرغم من إجهاض قدرات العراق العسكرية بواسطة القوى الكبرى والقضاء على احتمالات تهديده للدول الإقليمية ، فإن الامر لا يزال يتطلب الاستمرار في سياسة المحاصرة والاحتواء حتى لا يشكل عامل تهديد وعدم استقرار دائم في منطقة الخليج .

(٧) د. الهواري ، عادل مختار . "أزمة الخليج واشكالية النظام العربي الراهن" مكتبة الفلاح ، الكويت ١٩٩٢م ص ٢٣-٢٤ .

وغير غائب عن البال أنه لا سبيل للمقارنة بالطبع بين الأزمات التي مرت بها الكويت في العقود الثلاثة التي أشرنا لها وبين اجتياح عام ١٩٩٠م إذ أن الظروف كانت تختلف من نواح عديدة والنتائج التي تمخضت عنها تلك الأزمات كانت أيضا مختلفة. ولكن أحد أبرز النتائج التي تولدت عن الإجتياح " مشكلة العلاقات التي تأزمت بين الكويت كطرف معتدى عليه ، ودول عربية ساندت العراق بعدة طرق في عملية غزوه للكويت " .

وهذه القضية هي ما سنحاول إلقاء الضوء عليها في هذا التقرير . وهي بالتحديد " معالجة أزمة العلاقات بين الكويت وبعض الدول التي ساندت العراق إبان الغزو" وهي الأردن ، واليمن ، والسودان ، والسلطة الفلسطينية ، والتي مر عليها حتى اليوم ما يزيد عن الست سنوات ، تخللتها ظروف وتغيرات إقليمية ودولية جاءت ببعض الأحيان بآثار سلبية على خطة تبناها العقل السياسي الكويتي وهي : كيف يتم إحتواء عراق صدام حسين من خلال دفع الدول التي لا تزال تقيم علاقات معه إلى الاعتراف بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت وخلق " حالة ضغط " عليه كي يستجيب لاستحقاقات الكويت عليه .

المبحث الثاني
مواقف الدول العربية
التي ساندت العراق في غزوه للكويت

مواقف الدول العربية التي ساندت العراق في غزوه للكويت .

من المهم أن نستذكر ونحن بصدد البحث في موضوع العلاقات الكويتية مع الدول التي ساندت العدوان العراقي مواقف هذه الدول من مسألة الغزو العراقي وذلك لأسباب عديدة : منها أن تلك المواقف يجب أن تكون في ذهن راسم السياسة الخارجية حين يشرع بعملية التطبيع ليس ذلك من باب تذكير ولوم الطرف الآخر ، بل من أجل تفادي أخطاء وسلبات علاقات المرحلة السابقة ، إضافة إلى أن إعادة العلاقات بين الدول بشكل عام بعد فترة قطيعة طويلة كما هو الحال في موضوع الدراسة يحتاج في جزء منه - وخاصة في المرحلة التفاوضية - تذكير الخصم بدوره في صنع هذه القطيعة ، واستخدام ذلك كورقة ضغط في المسار الذي سيقود عملية التطبيع . وفيما يلي سنتناول موقف كل من الدول العربية الأربع التي ساندت الموقف العراقي قبيل وأثناء غزوه الكويت (٨) .

أولا : موقف منظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الفلسطينية فيما بعد) :

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من احتلال الكويت ثم الحرب التي نتجت عن ذلك مربكا بحق . وعلى الرغم من أنه كان في مجمله العام منحازا إلى العراق ، إلا أن التناقضات في البيانات مع اختلاف الرؤى الفلسطينية كان الطابع المميز للموقف الفلسطيني .

لقد كانت العلاقة بين الكويت والفلسطينيين ذات طابع خاص ، حيث كان يعيش في الكويت أكثر من ٤٠٠ ألف فلسطيني يتواجدون في كل مناحي الحياة ، مما أعطى تأثيرا كبيرا على القرار السياسي الكويتي ، وجعل الكويت باستمرار من أكثر المتحمسين للقضية الفلسطينية .

لقد كان المأزق الفلسطيني واضحا منذ البداية ، فقد كانت المنظمة تعتمد سياسيا وإعلاميا وإقتصاديا على المعونات التي تأخذها من بلدان الخليج ، لكنها في الوقت ذاته تطمح إلى أن تكون لها علاقة متميزة بالعراق ، وأن تكون بغداد هي عاصمتها السياسية بعد أن فقدت قاعدتها في الأردن ثم بيروت وأن اكتشفت لاحقا أن تونس عاجزة - أو غير راغبة - في أداء هذا الدور .

(٨) اعتمد الباحث في هذا الجزء أساسا على دراسة د. محمد الرميحي " الغزو العراقي للكويت المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات " . عالم المعرفة العدد ١٩٥ ، الكويت ١٩٩٥ م .

والمأزق الثاني الذي واجه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا هو في أنه لم يستطع تعويم الدور الفلسطيني - كما تعود دائما - حتى ينجو به من الغرق في بحر الخلافات العربية ، فهو أكثر الأطراف ضررا بحدوث أي انقسام عربي .

ويمكننا من خلال الرصد السريع أن نلقي نظرة على الموقف الفلسطيني الرسمي لعله يقودنا فيما بعد إلى العوامل التي حكمت آليات الموقف الفلسطيني بمجمله ونوجزه في المراحل التالية :

١ - في أول رد فعل على الغزو كان التحفظ الفلسطيني هو الرد الرسمي في مجلس جامعة الدول العربية في القاهرة على القرار الذي أصدره المجلس والذي تضمن إدانة العراق والمطالبة بانسحابه الفوري من الكويت وكان التعليل الفلسطيني لهذا التحفظ أن هذه الإدانة سوف تفتح الباب للتدخل الأجنبي .

٢ - تكرر الموقف الفلسطيني أثناء انعقاد القمة العربية في القاهرة بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠م لذا جاء تصويتها ضد قرار القمة بادانة الغزو (٩) .

٣ - اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية مهمتها السفر إلى بغداد والتفاهم مع الرئيس العراقي وهو الاقتراح الذي رفضه الرؤساء العرب .

٤ - خضع الموقف الفلسطيني بعد ذلك لموجات من التضارب والمزايدات . واختلفت مواقف منظمة التحرير باختلاف العاصمة التي تصدر منها : ففي عمان أصدر أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن عن دائرة الإفتاء فتوى يعتبر فيها مرتدا عن دين الإسلام كل من ساند الأنظمة الرجعية في الدول العربية ، ووصف ياسر عرفات بمبادرات صدام حسين بربط الإنسحاب من الكويت بالإنسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان ، بأنها جاءت لتضع القضية في إطار الحل الصحيح والمشرف وأن عملية الغزو تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العائلة العربية .

(٩) من المعروف أن منظمة التحرير قد أعلنت فيما بعد أنها لم تعترض على هذا القرار ، وأنها فقط رفضت التصويت ، وذلك من أجل تهدئة الأوضاع وحتى يتم اتخاذ قرارات مقبولة من كل الأطراف العربية .

ولكن نفس هذا الخط الفلسطيني اختلف تماما في العاصمة السعودية - الرياض -
عندما أكد سفير دولة فلسطين بها أن ما وصم به الموقف السياسي لمنظمة التحرير كان أبعد
ما يكون عن الحقيقة وأن الموقف السياسي للمنظمة هو أنها تؤيد حلا يضمن سلامة أراضي
وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها وأنها ترفض حل الخلافات
العربية بالقوة ، كما أنها تحترم توجه المملكة العربية السعودية لحماية ذاتها ودرء الخطر
عن أراضيها .

لقد خلق الموقف الفلسطيني بحساباته الخاطئة موقفا صعبا بالنسبة للفلسطينيين
العاملين في دول الخليج ، وبالنسبة لسكان الأرض المحتلة الذين كانوا يعتمدون على
المعونات والرواتب التي تصل إليهم من هذه الدول .

ثانيا : موقف الأردن

من الصعب فصل الدور الذي لعبه الأردن قبل وبعد تحرير الكويت عن بقية الأدوار التي لعبها في مجمل السياسة العربية منذ الخمسينيات حتى الآن . فهذا الدور تحكمه هواجس عدة فرضت على الأردن قدرا دقيقا من توازن المصالح .. ويمكن أن نجمل هذه الهواجس فيما يلي :

١ - هاجس الموقع : فالمملكة الأردنية بحجمها الصغير وإمكاناتها المحدودة تقع وسط ثلاثة جيران أقوىاء بينهم خلافات دائمة : إسرائيل من الغرب وسوريا من الشمال والعراق من الشرق . وكان على الأردن دائما أن يكون له سياستان ، واحدة معلنة تتماشى مع السياسة العربية العامة وأخرى خفية تحاول بها الأردن أن تجد لنفسها درجة من الأمان . وغني عن الذكر أن الأردن من أوائل الدول التي كان لها اتصالات سرية بينها وبين إسرائيل قبل أن تطرح أي نوع من اتفاقات السلام معها من أي طرف عربي .

٢ - هاجس السكان : تدرك الأردن دوما أنها " دولة ضرورة " أقيمت لإرضاء الأطراف العربية الغاضبة ، وللفضل بينها . لذلك فقد أخذت تركيبتها السكانية طرفا من كل تناقضات الموقع الجغرافي وزاد من حدة هذا الأمر وجود اعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين يشغلون جانبا مهما ومؤثرا في النشاط الاقتصادي ولا يشعرون بانتماء حقيقي إلى الدولة الأم التي تأسست عليها الأردن .

٣ - هاجس الإقتصاد : فالإمكانات الضئيلة للأردن وكونه منطقة عبور تجارية جعلتها حريصة دائما على تواصل خطوط التجارة من خلال شبكة الطرقات المارة بها إلى العراق والسعودية ودول الخليج (١٠) ، كما أن اعتمادها على المساعدات الاقتصادية من مصادر عربية وغربية حكمت سياساتها وتوجهاتها دائما . لذا فإن التبعية هي سمة مميزة وحاكمة للعلاقات الأردنية سواء كانت عربية أو غربية .

(١٠) حظيت المملكة الأردنية بمؤازره متميزه من جانب الكويت على المستويين الرسمي والشعبي ، فقد بلغت المساعدات المقدمة خلال الفترة حتى ما قبل ١٩٩٠م حوالي (١٩٤,٨) مليون دينار كويتي (صحيفة الشرق الأوسط ١٥ فبراير ١٩٩٧م) .

لقد تجسدت كل هذه الهواجس وما خلفته من آثار من خلال ما عرف بأزمة الخليج في أوضح صورها . وإذا كان التخبط بسبب هذه الأزمة قد ساد النظام العربي بأكمله ، فإن هذا التخبط كان مضاعفا في الحالة الأردنية فقد مر بمراحل من محاولات التخفي والإنكار والتظاهر بالقيام بدور الوساطة ، إلى التأييد العلني والصريح ثم التراجع عن كل هذه المواقف ومحاولة وضع مسوغات في كتاب طويل نشر باسم الملك حسين وأطلق عليه "الكتاب الأبيض" .

ويؤكد التقرير الذي كتبه الوفد الكويتي الشعبي من خلال لقائه مع الملك حسين ، ان الاردن كانت له الشروط التالية من أجل انتهاء الأزمة :

- ١ - لو أن الكويت أسقطت الديون ودفعت لصدام المال الذي طلبه وتساهلت قليلا في قضية الحدود لما حصل الاجتياح .
 - ٢ - أن الملك حسين شكّا من المعاملة التي عومل بها قبل الغزو حين زار الكويت طالبا المساعدة لإنعاش الاقتصاد الأردني .
 - ٣ - شكّا من حملات التجريح في الصحف الكويتية .
 - ٤ - رفض الاجتياح العراقي للكويت ورفض الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية .
 - ٥ - وجوب عودة الشرعية إلى الكويت .
- ويذكر التقرير أيضا أنه في لقاء الوفد الكويتي مع رئيس الوزراء الأردني طاهر المصري أنه هاجم بعنف مجلس التعاون الخليجي وقال إن الجماهير العربية قد نظرت إليه باعتباره فرزا بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

ولكن الموقف الأردني الرسمي يطرح مسوغاته في النقاط التالية (١١) :

- ١ - الخوف من عودة التدخل الأجنبي المباشر في الشؤون العربية .
- ٢ - تفسخ النظام العربي وافتقاده الدور الفعال في حل مشكلاته وفي قراره المستقل بشؤونه الوطنية والإقليمية والقومية .
- ٣ - الوعي بنتائج الدمار للبنية التحتية لبلدين عربيين هما العراق والكويت بسبب دخول آلة الحرب الغربية في المنطقة .

(١١) د. الرميحي ، مصدر سابق ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

٤ - الخوف من أن ينتج عن الحرب خلل اقتصادي يهدد الاقتصاد العربي بأكمله بالتراجع الخطير وربما الإنهيار .

٥ - فقدان السيطرة على الموارد الطبيعية بسبب التدخل الأجنبي وانعكاس ذلك على الإرادة العربية واستقلال القرار السياسي العربي الجماعي .

وبعيدا عن محاولات التبريرية من جانب النظام الأردني ، فإنه يمكن - موضوعيا - تقسيم الموقف الأردني إلى أربع مراحل أساسية :

أولا : مرحلة تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقي :

١ - تشير كل الدلائل إلى أن الملك حسين كان يعلم مسبقا نية الغزو العراقي للكويت ، وقد ذكرت ذلك مجلة النيوزويك الأمريكية وأوردت أحاديث قريبة من هذا الأمر في تلميحات القادة العراقيين والأردنيين .

٢ - اتخذت الصحف الأردنية جميعها موقفا مؤيدا في اليوم التالي مباشرة للغزو أي في الثالث من أغسطس عام ١٩٩٠م وادعت هذه الصحف أن التحرك العراقي كان هدفه الأول الحفاظ على ثروة البترول العربية حتى ترفع الأمة رأسها وتعزز قدراتها . ويلاحظ أن الصحف الأردنية قد طرحت هذا الشعار قبل أن يطرحه النظام العراقي نفسه ، وقد أكدت صحيفة الدستور الأردنية في إحدى افتتاحيتها " أن ما حدث في الكويت حدث وأصبح الوجود العراقي حقيقة واقعة " .

٣ - صدر بيان من مجلس رؤساء النقابات المهنية في الأردن وصف فيه يوم الغزو العراقي للكويت بأنه يوم تاريخي في حياة الأمة العربية .

٤ - شن الملك حسين هجوما على الكويت وبقية دول الخليج في حديثه إلى التلفزيون الأمريكي بعد أسبوع من الغزو لأنها - حسب رأيه - كانت السبب في انهيار النفط الذي لم يؤثر على العراق فقط ولكنه أثر على المنطقة كلها وأن هذا الأمر هو الذي دفع العراق للقيام بالغزو .

وكذلك أعلن ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال في مقابلة مع محطة تلفزيون C.N.N "أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل الاحتلال واردا ، فهناك دولة غنية وصغيرة بجانبها دولة كبيرة وفقيرة ومسلحة " . وكان ولي العهد الأردني يقصد بذلك العلاقة بين الكويت والعراق .

٥ - نشطت الدبلوماسية الأردنية من أجل دعم الموقف العراقي . وقام رئيس وزراء الأردن مضر بدران بزيارة لسوريا بعد أسبوع من الغزو أي في يوم ١٩٩٠/٨/٩م لحث سورية على مؤازرة العراق وإعادة فتح خط أنابيب النفط العراقية الإيرانية . كما أجرى الملك حسين اتصالات عاجلة مع رؤساء وحكام مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن لعقد قمة مصغرة في جدة ، ويزعم الملك أن مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة هو الذي أجهض هذه القمة المصغرة المقترحة .

ثانيا : مرحلة امتصاص مشاعر الغضب العربي والعالمي ضد الغزو :

١ - تغيرت لهجة النظام الأردني بعد ذلك . على أثر مشاعر الغضب التي عمت العديد من دول العالم ضد العدوان وحاول الملك حسين امتصاص مشاعر النقمة العالمية على موقفه فأصدر بيانا يوم ١٩٩٠/٨/٨م أي بعد يوم واحد من حديثه التلفزيوني يعلن فيه أن الأردن لا يعترف بضم الكويت إلى العراق ، وأنه مازال يعترف بنظام الشيخ جابر الأحمد الصباح كأمير للكويت وحكومته التي كانت قبل الغزو .

٢ - رغم هذا البيان الواضح إلا أن الأردن عادت وتحفظت على قرارات اجتماعات القمة العربية التي عقدت في القاهرة وأدانت الغزو العراقي وأكدت سيادة الكويت والاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عربية مساندة . وأكد الملك حسين في خطابه أمام القمة أن للعراق دينا في أعناق الأمة العربية حين حارب عنها وخرج منتصرا وكان يقصد بذلك حربه مع إيران ثم أعلن انه لن يرسل أي قوات أردنية إلى السعودية ما لم تسحب الولايات المتحدة قواتها .

ثالثا : محاولة إيجاد موقف وسط لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن :

١ - رغم إعلان الأردن أنه يحترم قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار على العراق إلا أن العراق استمر في استخدام ميناء العقبة الواقع على ساحل البحر الأحمر لخرق الحصار الدولي المفروض عليه .

٢ - ألغت الأردن جميع الرسوم المفروضة على وسائل النقل والبضائع المنقولة عبر الأردن إلى العراق وكانت قيمتها حوالي ٥٠٠ مليون دينار أردني . وأكد ولي العهد الأردني أنه لا يستطيع تنفيذ العقوبات ضد العراق لأنها سترهقه اقتصاديا وقال بأن مسوغ إلغاء هذه الرسوم ما هو إلا لتسهيل الحركة التجارية بين البلدين .

٣ - قرر الأردن إغلاق سفارته في الكويت واكتفى بالسفارة الأردنية في بغداد مؤكدا تحديه السافر للإرادة الدولية التي رفضت إغلاق سفاراتها والتصدي لمطلب العراق بهذا الشأن وهو ما أطلق عليه تعبير "حرب السفارات" .

رابعاً : العودة إلى الصف العربي وحثه العراق لتطبيق قرارات مجلس الأمن :

- ١ - أكد رئيس وزراء الأردن السابق عبدالكريم الكباريتي في حديث صحفي (صحيفة السياسة ١٩٩٥/٨/٩) بأن غزو الكويت كان خطأ .
- ٢ - اشاد الأردن باعتراف العراق بالترسيم الحدودي بينه وبين الكويت .
- ٣ - دعى الأردن إلى ضرورة إلزام العراق الكامل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت .

ثالثاً : موقف اليمن

أن موقف اليمن من احتلال الكويت ثم حرب التحرير مثيراً للحيرة ، ومخيباً للآمال في نظر دول الخليج العربي بوجه عام ، والكويت بشكل خاص . فاليمن تعتبر جزءاً من الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة مع كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وهي من الدول القليلة التي تتلقى دعماً مباشراً ومستمرًا من دول الخليج مساهمة منها في إعمارها وتنميتها لسنين طويلة (١٢) .

ويمكن أن نحلل الدوافع التي جعلت اليمن تأخذ موقفاً - في مجمله العام منحاذاً للعراق ضد الكويت إلى عدد من العوامل :

١ - الخلافات الحدودية القديمة بين اليمن والسعودية ، وما تركته من مشاكل خافية تحت السطح ، ويبدو أن الاجتياح العراقي لأرض الكويت ومزاعمته حول تعديل حدوده الأصلية ، قد وجد صدى وهوى في نفوس حكام اليمن . ففي لقاء بين الوفد اليمني الذي رأسه أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن في الرابع عشر من يناير ١٩٩١ م ، وبين الرئيس صدام حسين ، قال العطاس لصدام : " نريد أن ننقل اليمن بجوار العراق " ، وقد أئنه صدام على ذلك ، وبطبيعة الحال فإن هذا الإقتراح يلغي المسافة الشاسعة التي تفصل اليمن عن العراق ، أي إلغاء المملكة العربية السعودية " (١٣) !!

وفي هذا اللقاء تنكشف أيضاً حقائق التنسيق الدبلوماسي بين بغداد وصنعاء بشأن تحركات تتخذ فيها العاصمة اليمنية صفة الوسيط فيما تعلن لصدام بصراحة أنها طرف في الصراع ومحسوبة على الموقف العراقي .

٢ - محاولة اليمن أن يكون شريكاً فاعلاً في مجلس التعاون العربي وألا يكون حلقة من حلقاته الضعيفة . ويذكر أن اليمن كان يحمل في أعماقه مرارة خاصة من أنه لم يدع ليكون شريكاً في مجلس التعاون الخليجي .

٣ - هناك خلاف دائم بين اليمن ودول الخليج حول أسلوب المساعدات التي تقدم إليه ، وقد شكى اليمن أكثر من مرة أن هذه المساعدات لا تقدم في المشروعات التي

(١٢) بلغ اجمالي المساعدات والقروض المقدمة من الكويت الى اليمن خلال الفترة حتى ما قبل ١٩٩٠م حوالي (١١٠،٣) مليون دينار كويتي - (صحيفة الشرق الأوسط ١٥/٢/١٩٩٧م) .

(١٣) د. الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٨ .

تعطيه الأولوية في خططها . ويبدو أن اليمن كان يريد هذه المساعدات في شكل أموال سائلة الأمر الذي رفضته دول الخليج أكثر من مرة وتحولت عنه إلى مساعدات في شكل منشآت ومشاريع .
لقد عبرت الحكومة اليمنية عن موقفها تجاه الغزو رسميا من خلال تقرير لوزارة خارجيتها ، والذي يتضح منه ما يلي (١٤) :

١ - عدم موافقة اليمن على غزو العراق للكويت وقراره بضمها ، كما طالب العراق بالانسحاب من الكويت ورفض في الوقت نفسه التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وطلب حل القضية بالطرق السلمية وفي إطار الأسرة العربية . كما أدان اليمن الاجراءات العسكرية ضد العراق ، ووافق على المبادرة العراقية التي طرحت في تاريخ ١٢/٨/١٩٩٠م كأساس للحل (١٥) .

٢ - كان مندوب اليمن عبدالله الأشطل هو ممثل المجموعة العربية خلال هذه الفترة في مجلس الأمن ، وقد تغيب عن التصويت عندما طرح القرار (٦٦٠) بإدانة العراق ، وصوت ضد قرار عقوبات العراق مرتين ، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فرض عقوبة على العراق .

هذا ويمكن صياغة موقف اليمن من الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال المراحل الزمنية الثلاثة التالية :

أولا : قبل وقوع الغزو العراقي للكويت :

١ - استقبلت اليمن الدكتور عبدالرحمن العوضي مبعوثا من القيادة الكويتية في ٢٠/٧/١٩٩٠م لشرح أبعاد الأزمة التي فرضها النظام العراقي على الكويت ، وقد أكدت صنعاء حرصها على حل المشكلة عربيا ورفض تدويلها .

(١٤) د. الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٣٧١ .

(١٥) طرح العراق مبادرة للإنسحاب مقابل إنهاء العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن عليه ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، وإنسحاب سوريا من لبنان ، وان يتم بعد ذلك الاتفاق لحل موضوع الكويت بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية .

- ٢ - نسقت القيادة اليمنية مع القيادة الأردنية لإزالة الشوائب السياسية التي بدأت تخيم بين مصر والعراق أملا في تنقية الأجواء .
- ٣ - رحب مجلس الرئاسة اليمني في اجتماعه بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥ م باستجابة العراق والكويت للمساعي الرامية إلى حل الخلافات بينهما عن طريق المفاوضات .

ثانيا : أثناء الاحتلال :

- ١ - فور حدوث الغزو العراقي عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ م ، أدان فيها الغزو العراقي وطالبه بسحب قواته فورا وبلا شروط ، ودعا العراق والكويت إلى اجراء مباحثات مكثفة لحل الخلافات فيما بينهما ، وقد صوتت ١٤ دولة لصالح القرار ، بينما قرر وفد اليمن - وهو الوفد العربي الوحيد في المجلس آنذاك - الغياب وعدم المشاركة في التصويت بحجة أنه لم تكن هناك تعليمات محددة لرئيس الوفد السفير عبدالله الأشطل من صنعاء .
- ٢ - حاول الرئيس اليمني أن يجد حلا عربيا حسب تصوره فأجرى اتصالا مع الإدارة الأمريكية وأكد حرص اليمن على عدم تدمير العراق والسماح بفرض حل عربي للأزمة .
- ٣ - صوت اليمن في اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ضد قرار هذا المجلس آنذاك الذي تضمن إدانة صريحة للعدوان العسكري العراقي ، ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٩٩٠/٨/١ م .
- ٤ - امتنع اليمن عن التصويت مع قرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الذي ادان الاحتلال العراقي للكويت .
- ٥ - امتنع اليمن عن التصويت على قرارات القمة العربية الطارئة في ١٩٩٠/٨/١٠ م وقد أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الإمتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشاكل بين الأشقاء ، ولكن يعني أن حل الأزمة يجب أن يكون عربيا .

ثالثاً : أثناء حرب تحرير الكويت :

- ١ - اتصف الموقف اليمني من حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب النظام العراقي ، وتساعدت تصريحات المسؤولين السياسيين اليمنيين في هذا الإتجاه ، وأعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إن إجبار العراق على الإنسحاب من الكويت هو ذريعة لتدمير العراق الشقيق .
- ٢ - صرح حيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني في لقائه بأعضاء البعثة الطبية اليمنية المتوجهة إلى بغداد للمساهمة في معالجة المصابين العراقيين في ١٢/٢/١٩٩١م قائلاً : " إن صمود العراق امام العدوان الغاشم مستمد من التقاليد العربية العريقة ومن الدين الإسلامي الحنيف " (١٦) .
- ٣ - أعلن عن وقوع انفجار بتاريخ ٣/٢/١٩٩١م قرب السفارة الإيطالية في صنعاء وكذلك حدثت اعتداءات على مقر سكن سفراء الولايات المتحدة وتركيا واليابان ، ثم حدث انفجار مماثل بالقرب من السفارة الفرنسية .
- ٤ - أعرب مندوب اليمن في الأمم المتحدة عن أمله ألا تتصاعد الحرب البرية لأنها سوف تكون لها خسائر فادحة على كل الأطراف .
- ٥ - رحب رئيس مجلس الرئاسة اليمني علي صالح بإستعداد العراق للالتزام بقرار مجلس الأمن (٦٦٠) مقابل التزام دول التحالف بوقف إطلاق النار وسحب قواتها من المنطقة ، وفي ١٦/٢/١٩٩١م طلب مجلس الرئاسة اليمني في بيانه من مجلس الأمن إصدار قرار عاجل بالوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية .

(١٦) د. الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٣٧٤ .

رابعاً : ما بعد حرب التحرير وحتى اليوم :

- ١ - حاول اليمن في أكثر من مناسبة التقرب من الكويت من أجل تطبيع العلاقات معها ، إلا أن تلك المحاولات لم تفصح عن أي خطوات عملية ينوي القيام بها وتوقف عند مجرد الرغبة في التطبيع .
- ٢ - رفض اليمن على لسان مسئولين حكوميين مبدأ تقديم إعتذار أدبي عن موقفه إبان وائثناء حرب تحرير الكويت ، فيما أقر في الوقت ذاته بأن موقفه ذاك كان خطأ .
- ٣ - طالب اليمن العراق بضرورة إلتزامه بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحرب تحرير الكويت ، وخاصة ما يتعلق بموضوع الأسرى الكويتيين .

رابعاً : موقف السودان

يبدو أن موقف السودان أثناء احتلال العراق للكويت وبعد تحريره ، وكأنه إمتداداً للمواقف السابقة التي ربطته بالعراق منذ دخل الأخير في حربه مع إيران . ففي إبان هذه الحرب كونت السودان " الهيئة الشعبية السودانية لنصرة العراق " التي ساعدت في إلحاق المئات من المتطوعين في جبهة القتال مع العراق ضد إيران . وقد ردت العراق على ذلك بأن ظلت تزود السودان بالنفط حتى حكم الرئيس الأسبق جعفر النميري . وكذلك استمر الدعم العراقي للسودان أثناء حرب الجنوب عندما ساعد الحكومة على تحرير مدينة " الكرمك " السودانية من أيدي الانفصاليين وظل يدعم القوات المسلحة السودانية ، وقد أقام الجيشان العراقي والسوداني علاقات وثيقة فيما بينهما .

من هنا كان هذا التفاعل السوداني الفوري من أزمة الخليج والانحياز المطلق إلى جانب العراق فقد كان السودانيون متأثرين تماماً بوقائع الحرب الإعلامية التي سبقت الحرب والتي ادعى العراق فيها أنه سوف يقوم بضرب إسرائيل ولم يهتم أحد كثيراً بأن الهدف الذي قام صدام بضربه لا يمت إلى إسرائيل بصلّة . وكانت المظاهرات التي خرجت في الشارع السوداني يوم ٤/٨/١٩٩٠م هي أول مظاهرة تأييد للاحتلال العراقي تخرج في العالم العربي ، وقد طافت شوارع العاصمة وانتهى بها الأمر أمام السفارة العراقية وبدأ واضحاً منذ اللحظات الأولى أن النظام السوداني وقطاعاً واسعاً من الشعب السوداني في الداخل لا يريدان أن يسمعا أي وجهة نظر أخرى . ويستثنى من ذلك الحزب الشيوعي وحزب الأمة فقد إتخذ موقفاً مختلفاً ومعارضاً للحكومة .

ولعل السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لم يقدم تبريراً حول موقفه حتى الآن (١٧) . ولعله الوحيد أيضاً الذي لم يتصل من تبعات هذا الموقف المؤيد حتى بعد انكشاف كل مزاعم النظام العراقي وهو الذي لم يتخذ الموقف الملتبس الذي اتخذته كثير من الأنظمة العربية التي أدانت الغزو ولكنها - عل حد زعمها - قد غيرت موقفها بعد تدخل القوات الأجنبية . فالسودان منذ لحظات الأزمة الأولى كان محدد الموقف وهو أنه إلى جانب العراق مهما كان الاتجاه الذي يسير نحوه .

(١٧) حظيت جمهورية السودان ومنذ فترة مبكرة نسبياً بتركيز خاص في ما يتعلق بتدفق المساعدات الكويتية نظراً للصعوبات التي ظلت تواجه الجهود الامانية لديها . ولكن لا يمكن الوصول إلى تقرير دقيق لحجم المساعدات الكويتية المقدمة للسودان لأسباب منها : ان الدوائر الحكومية في السابق لم تكن تقوم بتسجيل مساعداتها وتوثيقها ، وأن الجمعيات الخيرية والاسلامية دأبت على عدم نشر ما تقوم به من مساعدات إنسانية . وبتجميع بيانات المساعدات التي توافرت المعلومات عنها تبين أنها بلغت (١١١,١٣) مليون دينار خلال الفترة من ١٩٧٣م - ١٩٩٠م وهي تعادل (٣٨٠) مليون دولار بأسعار عام ١٩٩٠م . (صحيفة الشرق الأوسط ١٥/٢/١٩٩٧م) .

المبحث الثالث

أزمة العلاقات .. المشكلة وحساب المصالح

الكويت وأزمة العلاقات مع الدول التي ساندت العدوان العراقي .

تتنوع درجة وقوة العلاقات بين الدول لتأخذ أشكالا عديدة تحسمها المصالح السياسية والاقتصادية الاستراتيجية ، فهي قد تكون مثالية (كعلاقات التحالف) ، أو طبيعية (كعلاقات التعاون) ، أو علاقات الحد الأدنى (علاقات الاتصال) ، أو علاقات سلبية (كعلاقات المقاطعة أو الجمود) أو عدائية (كعلاقات الحرب) . وربما عبر النموذجين الأخيرين عن وجود جو غير طبيعي في العلاقات بين الدول وإن كان بدرجات متفاوتة .

وتؤكد الحالة التي نحن بصدها بأن الكويت قد اختارت المزج بين علاقات الحد الأدنى وهو ابقاء خط اتصال بينها وبين الدول التي ساندت الغزو العراقي والعلاقات السلبية التي إتسمت ولا تزال بالجمود . فسفاراتها ظلت موجودة في تلك الدول حتى في أجواء القطيعة السياسية ، وهو أمر ساعد كثيرا في توضيح بعض المواقف والقضايا المستجدة التي لا تخضع لمنطق (المقاطعة) خلال السنوات التي تلت إخراج القوات العراقية من الكويت (١٨) .

لكن إبقاء خطوط الاتصال تلك لا يعنى - على مر السنوات الماضية - إستغلالها بشكل ايجابي في إتجاه تطويق العراق . ان طابع الجفاء والجمود الذي خطته الحكومة الكويتية في علاقاتها مع تلك الدول ومن وراءها المزاج العام الشعبي الرافض لأي محاولة للحديث عن المصالحة بسبب شدة وقع الكارثة قد حالا دون إبداء أي إشارات إيجابية فعلية نحو إذابة الجليد في العلاقات . وحول ما يمكن أن يوصف به وضع كهذا ، فإنه من ناحية منطقية يعتبر انقطاع العلاقات بين الدول العربية بحد ذاته " أزمة " ، على اعتبار أن التضامن العربي كان دائما ايجابيا لكل قطر من أقطاره . وكان سقوط هذا التضامن ايدانا باستمرار الأزمة حتى اليوم ، وايدانا بسيطرة مدرسة الابتزاز السياسي والمالي والعسكري المنطلق من العراق (١٩) . إن الكويت تعيش حالة الأزمة ، ومن ناحية عملية فإنه وبعد مضي قرابة السبع سنوات لازالت مظاهر تلك الأزمة تتجلى في عدة صور ، نوجزها فيما يلي :

(١٨) أنظر الحلقة النقاشية بين وكيل وزارة الخارجية ومكالة الأنباء الكويتية - صحيفة الأنباء ١٨/٤/١٩٩٢ م .

(١٩) د. شفيق الغبرا " الكويت ودول الضد " . مقالة - صحيفة الوطن ٢٩/١٠/١٩٩٥ م .

مظاهر الأزمة الكويتية :

١ - إن إستمرار وجود صدام حسين على رأس السلطة السياسية في العراق يعتبر بحد ذاته التهديد الأول للكويت . ولا شك بأن حشد أكبر عدد من الدول لإجهاز فكرة تطويق النظام الحاكم يشكل هدفا رئيسا للسياسة الخارجية الكويتية . وعليه فإن قطع العلاقات مع بعض الدول ذات العلاقة الوطيدة بالنظام العراقي يشكل بحد ذاته عائقا أمام التحركات الكويتية الرسمية في اتجاه تطويق النظام الحاكم حاليا في العراق .

٢ - إن التلاحم الخليجي القوي الذي ظهر إبان الغزو وبعده بسنوات قليلة ، قد شابته بعض التغيرات ، فبعض دول الخليج فتحت قنوات إتصال مع العراق على المستوى الدبلوماسي ، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك من خلال قيام وفود خليجية عديدة (بحرينية ، عمانية ، قطرية) بتبادل الزيارات مع العراق مؤخرا لتلك الأغراض . ولا شك بأن وراء هذه التغيرات ، أو إن شئنا تسميتها بتغير "روح التلاحم" الخليجي مقابل العراق تقف وراءه أسباب متعددة منها :

أ - تقييم بعض دول الخليج لسياسات إيران في المنطقة في محاولة منها لايجاد موقع متوازن تتحرك من خلاله ، وهو ما يفسر إرسالها لبعض الاشارات للطرف العراقي ، إضافة إلى الخلافات التي تعتري علاقات دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمسألة الحدود .

ب- إن الموقف الدولي الذي تشكله الدول الكبرى (خاصة أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين) بدأ قويا أثناء وبعد الغزو بسنوات قليلة من ناحية التأكيد على ضرورة إنصياح العراق لتطبيق قرارات مجلس الأمن ، إلا أن التطورات اللاحقة وخاصة ما يتعلق منها بعملية التسوية السلمية مع العديد من الأطراف العربية أدت ببعض الحلفاء رغم تذكيرهم دائما بالتزامهم الدفاع عن أمن المنطقة وترهيب صدام حسين - إلى "تصح" الكويت بضرورة إعادة العلاقات مع دولة كالأردن لما أسموه بـ " المصلحة الاستراتيجية " وذلك للاستفادة منها في مواجهة الخطر القادم من العراق . وكان وزير التجارة الأمريكي الأسبق رونالد براون قد دعى دول الخليج إلى ضرورة رفع المقاطعة الاقتصادية لتمكين الشركات الأمريكية من المساهمة في التنمية

الاقتصادية لكل دول المنطقة ، وأنها يجب أن تسهل على شركات الاستثمار في الضفة الغربية وغزة العمل على تنميتها " (٢٠).

٣ - ان قرار الحظر الاقتصادي الذي أقره مجلس الأمن منذ الغزو العراقي في عام ١٩٩٠م لم يف بالغرض المطلوب من وجهه نظر بعض الدول الكبرى ، حيث أن تقارير المنظمات الانسانية والصحية الدولية تحذر من أخطار حدوث كوارث صحية جراء النقص في المواد الغذائية التي يعاني منها الشعب العراقي بسبب الحظر الاقتصادي (الذي تم تعديله مؤخراً) ، وقد أدت نتائج الحصار الاقتصادي التي طالت الأوضاع الإنسانية في العراق إلى تعالي نداءات قادة خليجيين نحو ضرورة التخفيف من معاناتهم وكان أبرز الدعوات تلك التي جاءت من قبل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وكذا ولي عهد دبي الشيخ محمد ابن راشد آل مكتوم ، وما تلاها من إقرار صيغة النفط مقابل الغذاء " من قبل المنظمة الدولية في العاشر من ديسمبر ١٩٩٦م (٢١) .

٤ - صدور عدة إشارات من جميع الدول العربية التي ساندت الغزو العراقي والتي أفادت بأن الأسلوب الذي انتهجته كموقف في أغسطس ١٩٩٠م كان "غير موفقاً" ، وأنها تريد فتح صفحة جديدة تطوي من خلالها كل أثر للكارثة ، بل إن بعض تلك الدول اعترفت عبر تصريحات لمسؤولين كبار في حكوماتهم بأن غزو الكويت كان خطأ فعلاً ، كما عبر عن ذلك مثلاً نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمني في أحد تصريحاته في العام ١٩٩٥م (٢٢) . ولا شك بأن التطور الذي طرأ على مواقف هذه الدول يشكل بحد ذاته نوعاً من الضغط على الكويت من ناحية أنها أصبحت مدعوة أكثر من أي وقت مضى للنظر في طبيعة هذه الخطوات بشيء من الدرس والتمحيص .

(٢٠) ندوة "الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي حول التجارة" صحيفة الوطن ١٧/١/١٩٩٤م .

(٢١) تكرر الدبلوماسية الفرنسية أن باريس تريد أن يطبق العراق كل القرارات الدولية وأن يحترم التزاماته ، لكن اليمين الديغولي الحاكم بقيادة الرئيس جاك شيراك يأمل في رفع الحصار نهائياً لتستعيد فرنسا علاقاتها التي كانت واسعة جداً مع العراق ولتسترد أيضاً ديونها الكبيرة لدى النظام العراقي التي مضى عليها سنوات طويلة . ومنذ شهر نوفمبر ١٩٩٦م تاريخ البدء بتطبيق القرار (٩٨٦) القاضي بمبادلة النفط العراقي بالغذاء والدواء ، تقاطرت الوفود الفرنسية (وأيضاً الروسية) وغيرها إلى العراق سعياً وراء الحصول على عقود لتصدير الغذاء والدواء ، وتم التحضير للعقود النفطية التي وعد العراقيون بأن تكون لفرنسا فيها حصة الأسد لكون باريس بذلت جهوداً حثيثة لتخفيف الضغوط الأمريكية والبريطانية عن العراق (صحيفة الرأي العام ٢٧/٢/١٩٩٧م) .

(٢٢) صحيفة الأنباء في ١٠/٦/١٩٩٥م .

محاور رئيسية للنظر في موضوع إعادة العلاقات .

يمكن تقسيم الدول الأربع (محور الدراسة) ونحن نبحث في موضوع العلاقات من وجهة نظر استراتيجية إلى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى وتشمل : الأردن واليمن والثانية تضم السلطة الفلسطينية والسودان . وتتضح قيمة هذا التقسيم من الاختلاف بين هاتين المجموعتين في علاقة أطرافها بدولة الكويت خاصة إذا ما استخدمنا بعض المعايير لتقسيم هذه العلاقة وهي فيما يلي :

١ - فبمعيار الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية فإن للأردن واليمن أهمية أكبر من كل من السلطة الفلسطينية والسودان . فالأردن يرتبط بعلاقات وطيدة وممتينة مع العراق اتخذت عبر السنوات الماضية طابع تنسيقي واستراتيجي واقتصادي ، مع ضرورة التنبيه إلى ما اعتري هذه العلاقات من إنحسارات ملحوظة بدأت منذ حادثة هروب وزير التصنيع العسكري العراقي حسين كامل صهر الرئيس العراقي إلى الأردن ومحاولته تكوين جناح معارض سرعان ما خبا لافتقاده المصداقية . وهذا بالإضافة إلى أن الأردن يشكل أحد الدول العربية المحظية بالاهتمام الأمريكي في المنطقة .

أما اليمن ، فهناك تجارب خليجية عديدة وناجحة في التعامل معه خاصة في الشأن الاقتصادي وبالتحديد في مسألة العمالة . فتاريخياً اعتمدت السعودية بشكل كبير على الأيدي العاملة اليمنية في أغلب المناشط الاقتصادية نظراً لما يمثله اليمن من مخزون استراتيجي للعمالة له القدرة على مد العديد من دول الخليج بها . وغير ذلك ، فقد تصاعدت الأصوات في الآونة الأخيرة إلى ضرورة قبول اليمن شريكاً جديداً في منظومة مجلس التعاون الخليجي ، وهناك دول خليجية تدفع بهذا الإتجاه . وقد حدث مؤخراً أن وعدت قطر بصفتها رئيسة الدورة الحالية أن تدرس مذكرة يمنية بهذا الشأن (الأمر الذي إنتهى بعد الدراسة الفعلية إلى رفض طلب اليمن الانضمام إلى المجلس) .

أما المجموعة الثانية والتي تضم كل من السلطة الفلسطينية والسودان ، فهي تتسم بكونها أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية على المدى المنظور ، فبخصوص السلطة الفلسطينية فإن انغماسها في ترتيبات العملية السلمية ربما لا يعطي أي

إيحاء على ضرورة التعامل معها كدولة بقدر ما هو "شأن أو موضوع". إضافة إلى أن الالتزامات المطلوبة سياسياً ودبلوماسياً من دولة خليجية كالكويت تجاه السلطة الفلسطينية يتخذ في الغالب شكلاً جماعياً ضمن صيغة مجلس التعاون أو الجامعة العربية ، ونقصد بأن ضرورات مباركة أو تأييد أي تطور يطرأ على تنفيذ مبادئ مؤتمر مدريد لا يتطلب شرط أن يكون موقفاً فردياً بقدر ما هو جماعياً . كما أن أي التزام مالي من قبل الكويت تجاه السلطة الفلسطينية ، ودعمها قد أخذ شكل المساهمة المالية غير المباشرة عن طريق المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية .

أم فيما يتعلق بالسودان ، فموقفه السياسي والإقتصادي يشكل وحده دافعاً لعدم الاستعجال في إعادة العلاقات معه بشكل ملح فهو يخضع حتى اليوم لحصار جوى بمقتضى قرار الأمم المتحدة لاتهامه بالضلوع في تشجيع الإرهاب . كما أن بعده الجغرافي عن منطقة الخليج ، وضعف تأثيره سياسياً حتى في محيط القارة الأفريقية وخاصة المنطقة العربية منها يجعلها دولة غير ذات أهمية استراتيجية حين النظر إلى موضوع إعادة العلاقات على المدى المنظور (٢٣) .

٢ - وبمعيار ردود الفعل الرسمية للدول التي ساندت الغزو العراقي فقد صدرت تصريحات واضحة ومباشرة لمسؤولين رسميين أردنيين ويمنيين تفيد بأن الغزو العراقي لدولة الكويت كان خطأ جسيماً (وهو ما شكل استجابة شبه مباشرة الرسمية للدول لمطلب الكويت الذي رفضته بعض الدول العربية والمتمثل بمبدأ "الاعتذار") (٢٤) ، فيما لم يبد أعضاء الفريق الآخر وهم السلطة الفلسطينية والسودان إلى الآن أي تفسير لمواقفهم السابقة إبان الغزو ، بل إن القيادة الفلسطينية أكدت في أكثر من مرة أنها لن تقدم على تجريم موقف منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك من الغزو (٢٥) .

(٢٣) استقبلت الكويت في بدايات العام ١٩٩٧م الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني الأسبق المعارض لنظام البشير الحاكم في السودان . وقد انتقد أحد المحللين السياسيين الكويتيين (د. عبدالله النفسي) هذه الخطوة لأنها لا تصب في مسار سياسة الرغبة في التقارب وإعادة العلاقات .

(٢٤) ذكر مصدر مسئول في وزارة الخارجية " أن دولة الكويت لا تطلب اعتذارات علنية من دول الضد وتحديداً اليمن والأردن كما أنه ليس لديها شروط مسبقة لإعادة العلاقات مع الدولتين وإنما متطلبات معقولة ولا خلاف عليها وردت في الخطاب الأميري أمام مجلس الأمة في استهلال دور انعقاد مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٤م .

(٢٥) صرح فاروق القدومي أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست على استعداد لمراجعة موقفها الذي اتخذته أثناء حرب الخليج من أجل إسترضاء دول هذه المنطقة . وقال بأن المنظمة لن تقدم أي تنازل يمس كرامتها لرفع الحصار المالي الذي تفرضه دول الخليج عليها تحت ذرائع متعددة (صحيفة الرأي العام في ٣/٧/١٩٩٣م) .

- ٣ - وبمعيار الاستقرار السياسي فيتمتع كل من الأردن واليمن بقدر وافر من الاستقرار الذي تفتقر إليه السلطة الفلسطينية والسودان .
- ٤ - وبمعيار العلاقات العربية الخليجية فلا بد من الأخذ في الاعتبار أن أكبر دولة خليجية وهي المملكة العربية السعودية قد أعادت العلاقات بشكلها الطبيعي مع كل هذه الدول خاصة الأردن واليمن . ولا شك بأن للمملكة دور كبير في دعم الموقف الكويتي في المنطقة خاصة في موضوع مواجهة النظام العراقي . وإن تطبيع العلاقات السعودية مع تلك الأطراف سيؤدي مع الوقت إلى تخفيف إلحاح تلك الدول على المدى القصير للتقرب من الكويت من أجل التطبيع ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الجانب الاقتصادي والدعم المالي الذي يمكن لتلك الدول ان تحصل عليه من المملكة العربية السعودية أو دول خليجية أخرى .
- ٥ - على المستوى الدولي تقيم الأطراف الأربع علاقات طبيعية مع الدول الكبرى وأقطاب إعلان دمشق الحليفة للكويت . بل إن السلطة الفلسطينية مثلاً قد كسبت اعترافاً ودعماً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . ومؤخراً بدأت بعض ملامح الانفراج تلوح في الأفق بين هذه الدول ودول مجلس التعاون وتمثل ذلك في زيارة الملك حسين إلى قطر والسعودية وزيارة عرفات للسعودية والإمارات وزيارة عمر البشير إلى دولة الامارات العربية المتحدة مؤخراً (٢٦).

(٢٦) د. جواهر ، حسن عبدالله ، " مستقبل سياسة الكويت الخارجية : معضلة الترتيبات الأمنية المتضاربة " . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . دولة الكويت ١٩٩٤م . ص ٢٢ .

مسألة العلاقات الكويتية - العربية .. وحساب المصالح :

حتى وقت قريب كانت مسألة الخوض في موضوع إعادة العلاقات مع الدول التي ساندت العدوان العراقي على الكويت مسألة تعد من المحظور النقاش فيها داخل المجتمع الكويتي . فقد سيطر على العقل الكويتي شعور رافض لفكرة من هذا القبيل نظرا لهول المآسى التي تكبدها المجتمع بأكمله من جراء قيام العراق بغزو الكويت .

لكن في الأونة الأخيرة برز اتجاه ينحو باتجاه عقلنة التفكير في مسألة العلاقات والمطالبة بعودتها بشروط ، ونبذ النمط العاطفي الذي قاده رجل الشارع العادي وربما أفراد في مراكز القرار لفترة ليست بالقصيرة .

إن أهمية استيعاب وفهم معطيات الوضع العربي سيشكل خطوة رئيسية في مجال تداول موضوع إعادة العلاقات ، وحتى لا تعقد الآمال الكبرى من جراء تطبيع العلاقات مع الدول العربية المعنية ، ونتوقع بأن إنفراجا سياسيا سيسود المنطقة العربية بعد كسر جمود العلاقات فإنه من المهم أن نحيط بعدد من البديهيات السياسية السائدة في المنطقة والتي ستستمر إلى مدة زمنية ليست بالقصيرة .

لقد تمخضت أزمة الغزو العراقي عن ظهور مجموعة من الحقائق السلبية في بعضها والايجابية في بعضها الآخر ، وفيما يلي أبرز هذه الحقائق والمعطيات :

أولا : المعطيات السلبية :

- ١ - أن الأزمة الحالية في الخليج والناجمة عن اجتياح العراق للكويت وضمها بالقوة هي نتيجة حتمية لغياب نظام إقليمي يحقق الأمن العربي القومي .
- ٢ - إن المشكلة التي تواجه الكويت هي مشكلة أمنية بالدرجة الأولى . وإن مصدر الاخلال بالمعادلة الأمنية يأتي من النظام العراقي الحالي الذي يرتبط في تهديده لأمن الكويت ببقاء صدام حسين في سدة الحكم .
- ٣ - تخضع الدول العربية في الوقت الحاضر لحالة محمومة من البحث عن مصالحها الخاصة بشكل منفرد نظرا لحالة التفكك التي خلقها الغزو العراقي لدولة الكويت .

٤ - تسعى بعض الدول العربية بدرجات متفاوتة من الحماس إلى إعادة العلاقات مع العراق والدول التي ساندته في غزوه لدولة الكويت . وفي ظل ثبات (أو لنقل جمود) الموقف الكويتي تجاه هذه الدول يصبح الوضع العام وكأن الكويت قد عزلت نفسها بدلا من سعيها إلى عزل النظام العراقي عن السياسة العربية العربية (٢٧) .

على أن تلك الجوانب السلبية التي ستشكل عاملا مضادا بنسب متفاوتة ضد المصالح الكويتية في المنطقة لا ينبغي أن تكون سببا ومدعاة لانتظار مبادرات من الغير في اتجاه المصالحة . فعلى صعيد الأمن القومي كان لأزمة الخليج رصيد من الايجابيات ينبغي أخذها على محمل الجد وهي فيما يلي (٢٨) :

ثانيا : المعطيات الإيجابية .

- ١ - تساقطت الأقنعة والشعارات الزائفة التي كانت ترددها الأنظمة العربية سواء ما كان يتعلق منها بالجانب القومي أو الاسلامي ، كما سقط أيضا شعار الإنكفاء الذاتي لتنفيذ متطلبات الأمن القطري ، كما لم يعد ينظر إلى القوى الدولية العظمى على أنها إما أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين .
- ٢ - أثبتت الأزمة أن بعض الدول العربية قادرة بالفعل على حشد وتكوين قوى رافضة لمبدأ قبول اغتصاب أراضي الغير بالقوة ، وهو ما حدث فعلا في مؤتمر القاهرة الذي عقد بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٠ م .

(٢٧) يؤكد المفكر العربي البحريني محمد جابر الأنصاري حول مسألة العلاقات الكويتية مع الدول التي ساندت العدوان العراقي بقوله : " قد تكون مسألة التفاهم مع العراق بالذات لا تزال عملية صعبة ، ولكن بالنسبة للدول الأخرى المسماة بـ "دول الضد" فاعتقد بأن الكويت تستطيع القيام بتحريك أكثر ايجابية وفعالية لإعادة تأسيس العلاقات معها بصورة جديدة وعلى أسس جديدة وأنها يجب أن تقود دول الخليج في هذا التحرك ، وإلا ستجد الكويت نفسها في النهاية تعيش في عزلة سياسية وهذا في غير مصلحتها فقيادة الكويت للدول الخليجية وأخذ زمام المبادرة في إصلاح العلاقات ورأب الصدع مع الدول العربية الأخرى يعد شيئا مهما لأن وضع الدول العربية والضغطات الإيرانية على دول المجلس سوف يضطرها عاجلا أم آجلا إلى إعادة العلاقات ، فمن الأفضل أن تعاد هذه العلاقات بمشاركة بل وبمبادرة كويتية أفضل من تردد الكويت وسبق الدول الخليجية لها في هذا المضار ، ويعتقد أن الدبلوماسية الكويتية قادرة على القيام بهذا الأمر باستقلال عن المناورات والمزايدات لأنها يجب ألا تخضع لمثل هذه المناورات وتترك للدبلوماسية الكويتية لتأخذ فرصتها ودورها (صحيفة الرأي العام ٢٤ فبراير ١٩٩٧ م) .

(٢٨) د. الهواري ، عادل مختار ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤-٢٨٥ .

٣ - تمثلت حصيلة التغيرات التي أسفرت عنها الأزمة في اتفاق الدول الست الخليجية ومصر وسوريا على صيغة مشتركة للتعاون والتنسيق السياسي والأمني فيما بين هذه الدول الثمانية وهي الصيغة التي عرفت بإعلان دمشق (٢٩) .

٤ - تؤكد القراءه الواعية للتاريخ أن الوجود الدائم لاي قوات أجنبية على الأرض العربية لا يمكن أن يكون عاملا لتحقيق الأمن والاستقرار وأنه لا مفر من أن يركز نظام الأمن العربي المنشود على القدرات الذاتية للدول العربية .

المتطلبات الاستراتيجية لقضايا الأمن الكويتي :

لقد برزت حاجات ومتطلبات استراتيجية تأتي في صدراتها موضوع البحث الدائم عن الأمن وتدعيمه . وعليه فإن هناك عددا من القضايا التي تستوجب إعادة النظر في رسم السياسة الخارجية وحسبنا تلخيصها فيما يلي :-

١ - لابد من إعطاء دور أكبر لمجلس الأمة للمشاركة برسم السياسة الخارجية ، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من القوة والشرعية للقرارات المتخذة في هذا المجال (٣٠) .

٢ - لابد من إعادة النظر في سياسة أو " دبلوماسية الدينار " التي لا تزال تشكل أبرز سمات السياسة الخارجية الكويتية . والسؤال الذي يطرح نفسه على راسمي السياسة الخارجية هنا هو : لماذا وقفت الدول العربية ضد المصالح الكويتية فسي

(٢٩) صدر اعلان دمشق بتاريخ ١٩٩١/٣/٦م

(٣٠) لقد كان لمجلس الأمة الدور الأساسي في تعديل حصة الكويت في المشاركات النفطية مع الشركات البريطانية مع مطلع السبعينيات . ونجح المجلس أيضا في تأمين الشركات النفطية بالكامل بعد ذلك . كما نجح المجلس ورغم الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تحيط بالمنطقة خلال عقد الثمانينيات من منع الحكومة من توقيع إتفاقيات أمنية للتعاون في مجال المعلومات وتبادل المشبوهين مع دول الخليج العربية وذلك في عام ١٩٨٦م . كما كان لمجلس الأمة دور بارز في وقف المساعدات عن دول المواجهة مع اسرائيل في بداية الثمانينيات . ولعب تيار التجار والقوميون في البرلمان دورا بارزا في الضغط على الحكومة لمناصرة العراق خلال حربه ضد إيران وتقديم كافة أشكال الدعم الاقتصادي والعسكري له (د.جواهر ، مصدر ساق ، ص ٢٥) .

وقت الشدة وأيدت بأساليب مختلفة تكريس الوضع الذي حدث في الثاني من أغسطس رغم أن الكويت كانت في مقدمة الدول المانحة للمعونات المالية ؟ بل يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك بالقول أن الدول العربية التي يدور الحديث عن إعادة العلاقات معها اليوم قد استفادت بأكبر نصيب من المعونات والقروض والمساعدات المالية الكويتية كما بينا سابقا ، فلماذا إتسم موقفها بالصورة التي ذكرناها آنفا ؟ هذه الأسئلة وربما غيرها بحاجة إلى إجابة من القائمين على رسم السياسة الخارجية .

٣ - على الكويت أن تلجأ إلى استعمال الأدوات والامكانيات الاقتصادية المتاحة لها كوسيلة ضغط فعالة على سياسات وتوجهات الدول المستفيدة ، وألا تكون المساعدات من أجل غرض إقتصادي أو إنساني فقط (٣١) .

٤ - لابد من إعادة الحياة لما سمي أثناء محنة الكويت عام ١٩٩٠م بالدبلوماسية الشعبية ، فعندما كانت الكويت تحت ضغط الاحتلال العراقي كانت هناك وفود شعبية ذهبت إلى الخارج لشرح إفتراءات آله الاعلام العراقية ، واليوم نحن بحاجة إلى انطلاقها ثانية

لتوضيح أسباب ما آل إليه الوضع العربي ، ومن المسئول عن تجويع الشعب العراقي ، ومبررات بقاء القوات الأجنبية على الأرض العربية . ولاشك بأن هامش التحرك المتاح للوفود الشعبية يعد أكبر وربما أكثر فاعلية مما يمكن أن تأتي به الوفود الرسمية ، وذلك لجس نبض قطاعات أوسع في مجتمعات تلك الدول ونحن في صدد الحديث عن إعادة العلاقات مع الدول العربية التي ساندت العدوان العراقي .

٥ - من الضروري أن تعيد الكويت " دور الوسيط " في سياستها الخارجية متى أتاحت لها الظروف ذلك . وتقديرنا أن القيام بجزء من ذلك الدور الذي لمعت فيه الكويت خلال العقود الثلاثة الماضية سيؤدي إلى ايجاد دور ايجابي بين شقيقاتها من دول الخليج ويجعلها أكثر حضورا .

(٣١) د. اسيري ، مصدر سابق ، ص ٣٩٣ .

الخاتمة والتوصيات

بات الموقف الدولي تجاه منطقة الخليج في السنوات القليلة الماضية مختلط الأوراق ومتعدد الوجهات ، فهناك مسار تقوده بعض الدول الكبرى يدعو إلى ضرورة إعادة تأهيل النظام العراقي تمهيدا لدمجه مع القوى المحلية وفق صيغة تضمن توازن استقرار المنطقة ، وكذا مشاركته المطلوبة في الحوار الدائر حول عملية السلام في المنطقة .

كما أن إقرار مجلس الأمن الدولي لاتفاق النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق جلب معه مخاوف من أن تكون الخطوة اللاحقة هي محاولة الضغط من قبل قوى دولية فاعلة وخليجية لتخفيف الحظر الإقتصادي المفروض على العراق .

وعلى الصعيد العربي فإن متطلبات المشاركة العربية في العملية السلمية ستضغط على معظم الدول العربية ولا سيما دول الخليج من أجل بذل جهد ما لإنجاح تلك العملية الصعبة والشائكة . ولا شك بأن ذلك سيكون مدعاة إلى ضرورة قيام الدول العربية بالتنسيق فيما بينها والذي لا يمكن له أن يتم في ظل جمود العلاقات والتوتر الذي خلقه الغزو العراقي .

وعلى المستوى الخليجي ، فإن بروز عدد من المشكلات الحدودية ، والعلاقات الايرانية - الخليجية بشكل عام أدت في الأونة الأخيرة ببعض الدول الخليجية إلى قيامها باتخاذ خطوات أدت أحيانا إلى إضعاف موقف الكويت تجاه قضيتها الرئيسية وهي التهديد القادم من العراق .

وما نريد أن نخلص إليه هنا بأن موقف الكويت تجاه هذا التهديد بدأ يضعف شيئاً فشيئاً بفعل عوامل دولية وعربية وخليجية مستجدة . وعليه فهناك الشيء الكثير الذي يجب عمله لمواجهة الحالة التي وصلنا إليها ومن ذلك :

١ - أنه من الواجب أن تحدد الكويت موقفها بوضوح من الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية التي ساندت الغزو العراقي ومنها الأردن واليمن ، على سبيل التحديد بدءاً من اعترافها بالخطأ ، ورغبتها في إعادة العلاقات .

٢ - على الكويت أن تكون أكثر فاعلية ونشاط في المحيط الخليجي وخاصة من خلال مؤسسة مجلس التعاون الخليجي . فهناك عدد من القضايا التي يمكن أن يكون للكويت دور إيجابي فيها كمسألة الحدود بين بعض دول المنطقة ، والعلاقات الايرانية الخليجية .

٣ - من المهم إشراك المؤسسة التشريعية لإيجاد تصور ايجابي في موضوع حيوي واستراتيجي كموضوع إعادة العلاقات ، وعدم قصر تداوله على المؤسسة التنفيذية .

٤ - من المهم إعادة النظر في مسألة المعونات المالية والاقتصادية في السياسة الخارجية الكويتية من زاوية رصد مدى فاعليتها على مر العقود الثلاثة الماضية ودراسة نقاط الضعف والقوة التي رافقتها .

٥ - من المهم إستعادة الدور الإيجابي الذي مارسته الوفود الشعبية إبان الغزو فهناك ثمة تقصير يكمن في عدم قدرة الكويت على توضيح وجهة نظرها من تبعات القرارات الدولية ذات الصلة بحرب تحرير الكويت كمسألة الحصار الاقتصادي ، ووجود القوات الأجنبية .. وغيرها من المسائل .

المراجع

أولاً : الكتب

- ١ - د. العماري ، عباس رشدي . ادارة الأزمات في عالم متغير . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٣ م .
- ٢ - د. أبو طالب ، عبدالرحيم عبدالهادي ، ازمات العراق والكويت .. أبعادها وموقف صحيفة الأهرام منها . مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ١٩٩٥ م .
- ٣ - د. الرميحي ، محمد ، ردود الفعل العربية وحرب تحرير الكويت ، مجلة عالم المعرفة ، عدد ١٩٥ بعنوان الغزو العراقي للكويت ، الكويت ١٩٩٥ م .
- ٤ - د. الهواري ، عادل مختار ، أزمة الخليج واشكالية النظام العربي الراهن ، مكتبة الفلاح ، الكويت ١٩٩٢ م .
- ٥ - د. أسيري ، عبدالرضا على ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة .. إنجازات .. إخفاقات وتحديات ، جامعة الكويت ١٩٩٣ م .

ثانياً : الدوريات

- ١ - د. جوهر ، حسن عبدالله ، الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلة ٢٣ ، عدد ٤ ، جامعة الكويت ، شتاء ١٩٩٥ م .
- ٢ - د. جوهر ، حسن عبدالله ، مستقبل سياسة الكويت الخارجية ، معضلة الترتيبات الأمنية المتضاربة ، جامعة الكويت ١٩٩٤ م .

ثالثاً : صحف

- ١ - صحيفة الأنبياء ، ١٨ / ٤ / ١٩٩٢ م .
- ٢ - صحيفة الرأي العام ، ٣ / ٧ / ١٩٩٣ م .
- ٣ - صحيفة الوطن ، ١٧ / ١ / ١٩٩٤ م .
- ٤ - صحيفة الأنبياء ، ٦ / ١٠ / ١٩٩٥ م .
- ٥ - صحيفة الوطن ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٩٥ م .
- ٦ - صحيفة الشرق الأوسط اللندنية ، ١٥ / ٢ / ١٩٩٧ م .
- ٧ - صحيفة الرأي العام ، ٢٤ / ٢ / ١٩٩٧ م .
- ٨ - صحيفة الرأي العام ، ٢٧ / ٢ / ١٩٩٧ م .